الوكالة الدولية للطاقة الذرّية: رؤية وواقعاً

إلى أي مدى كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية قادرة على تحقيق الرؤية التي ألهمت إنشاءها عام 1957؟

بقلم: دافيد فيشلر

تنبأ مؤسسو الوكالة الدولية للطاقة الذرّية بثلاث وظائف رئيسة للوكالة الجديدة:

❶ تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في كل أرجاء العالم.

❷ الضمان على قدر المستطاع، بأن أي محطة أو نشاط أو معلومات نووية تتصل بالوكالة لن تستخدم إلا للأغراض السلمية حصراً.

❸ ضمان الاستخدام الآمن لأي محطة، أو نشاط، أو معلومات كهذه.

في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثامن من كانون الأول عام 1953 اقترح الرئيس ايزنهاور إحداث وكالة دولية للطاقة الذرية. إن رؤية الرئيس لبشارة الطاقة الذرية – وللتهديد الذي يمكن أن تجلبه الطاقة الذرية للبشرية إذا لم يتم ضبط الترسانات النووية بشكل صارم – فتنت جمهور الجمعية العامة الميّال إلى الشك في الحالة الطبيعية.

من الشعور بالشمق إلى أوقات أصعب

لقد عزّز تصريح الرئيس شعور الشمق المنتشر في ذلك الحين في شأن الدور المستقبلي ومساهمة الطاقة النووية وبالتالي فيما يخص الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA نفسها. وفي جنيف عام 1955 أضفى هذا الشمق وهجاً دافئاً على مؤتمر زاخر للأمم المتحدة حول الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، حيث التقى ألفا عالم في المدينة السويسرية في أكبر اجتماع من نوعه، وتنافس خبراء من الدول التي تمتلك أسلحة نووية بعضهم مع بعض على نشر معلومات كانت حتى حينه طيّ الأسرار العسكرية. وأقام صانعو المحطات النووية الغربيون رحلات متعة مسائية في بحيرة ليمان Lac Leman، استهلك فيها العلماء المقتصدون بالحالة العادية كميات من الشامبانيا والأطعمة الشهية تفوق العادة.

توقّع المشاركون من الدول المتنامية بأن الطاقة النووية ستلبي حاجتهم الوطنية من الطاقة للمستقبل غير المحدود، عبر إنتاج طاقة كهربائية "رخيصة بما لايقاس" حسب قول العالم الأمريكي ألفن واينبيرغ Alvin Weinberg. فالسفن البخارية النووية سرعان ما ستمخر عباب المحيطات ①. والمفاعلات النووية ستمد القدرة الكهربائية بحرارة البخار، وتزيل ملوحة المحيطات وتحيل الصحارى إلى أراض خضراء. ورأت الدول المتنامية في الطاقة النووية الوسيلة التي تستطيع بها أن تتخطّى المسار الشاق والبطيء الذي سلكته الدول الصناعية وصولاً إلى الثورة الصناعية. فلقد تنبأ الفيزيائي الهندي، هومي بهابها Homi Bhabha، الحائز على جائزة نوبل ورئيس المؤتمر، بأن الاندماج النووي المسيطر عليه – الذي يَعِدُ بكهرباء رخيصة بلا حدود – سيتم تحقيقه وفهمه خلال عشرين عاماً. وتنبأ علماء آخرون بسيارات وقاطرات نووية، كما تنبأ خبير جري، حتى بطائرات نووية.

بدأ شعور الشمق هذا يأخذ شكلاً ملموساً في فيض من الطلبات على محطات طاقة نووية. ففي أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تجاوزت الطلبات المتكدّسة لمحطات نووية مجموع الطلبات الخاصة بجميع المحطات الأخرى مجتمعة – محطات الفحم والنفط والغاز والطاقات المتجددة كطاقة الرياح والماء.

لكن هذه الفورة النووية كانت قصيرة العمر نسبياً، على الأقل في الولايات المتحدة وأوربا الغربية، باستثناء ملحوظ لفرنسا. ففي غضون 25 عاماً، كان تفاؤل الخمسينيات والستينيات آخذاً بالفتور على نحو سريع.

كانت هنالك أسباب عديدة لهذا الأمر. ففي عام 1979 وضع الحادث النووي الخطير في محطة الطاقة النووية الأمريكية في موقع ثري مايل آيلاند (TMI) حداً مفاجئاً لتدفق الطلبات على محطات طاقة نووية جديدة في الولايات المتحدة. صحيح أنه لم تقع خسائر بشرية في حادث ثري مايل آيلاند، لكن المحطة التي كلّفت بليوني دولار أصابها تلف لا يمكن إصلاحه، وتلقّت الثقة بسلامة وتنافسية الطاقة النووية في الولايات المتحدة ضربةً قاسيةً.

وفي غضون سنوات قليلة كانت الصناعة النووية السلمية في أوربا الغربية تواجه مصيراً مماثلاً، إلا فرنسا التي واصل فيها برنامج نووي قوي، كان يزوّد البلاد بـ 70% من طاقتها الكهربائية، نجاحه. لكن حتى هنا، توقّف برنامج الاستخدام الصناعي للمفاعل المستولد مع العلم بأن أغلب البلدان ولاسيما فرنسا اعتبرت ذلك المفاعل محطة

المستقبل للقدرة النووية. صحيح أن الطلبات على محطات نووية جديدة من أجل الشبكة الوطنية المشبَّعة تناقصت تدريجياً، لكن هذا البلد أصبح المصدِّر الرئيس للكهرباء التي هي عليه اليوم.

في عام 1986 بدت كارثة تشرنوبل في بادىء الأمر تقرع ناقوس موت الصناعة النووية السلمية (أما الصناعة النووية العسكرية، المستجيبة للحوافز الأخرى، فقد بدت أقل تأثراً). وفي أوربا الغربية وأمريكا الشمالية سرعان ما تم تعليق معظم البرامج النووية، التي لم تخضع للتجميد حتى ذلك الحين. وفي إيطاليا توقف بناء ثلاث محطات منجَزة تقريباً للقدرة النووية وفيما بعد تم تفكيك جميع المحطات النووية الأخرى مما جعل إيطاليا البلد الصناعي الوحيد الرئيس الخالي تماماً من القدرة النووية ②.

ومن المفارقات أن هذا التباطؤ كان الأقل تطرفاً في الاتحاد السوفييتي والدول المستقلة حديثاً بالرغم من أن هذه الأقطار تحمّلت معظم الضرر الذي سبّبه حادث تشرنوبل. ومع ذلك بعكس التوقعات الأولية، فإن العدد الكلي للأقطار المتنامية التي تشغّل محطات قدرة نووية تأرجح عند سويات متدنية على مدى الثلاثين سنةً الماضية.

وهنالك بعض الاستثناءات لهذه الصورة الكئيبة عموماً. فما تزال بضعة أقطار في الشرق الأدنى وجنوب آسية تواصل التشوّف إلى طاقة نووية كمصدر مستقبلي رئيس للكهرباء. إن العجز الحالي في مصادر الطاقة الأخرى في الولايات المتحدة، وإيطاليا، والمملكة المتحدة وبعض الأقطار الغربية الأخرى، وأشكال التعتيم الكلي والجزئي الحاصلة ذكّرت الحكومات بهشاشة موارد الطاقة في حال الاعتماد على المصادر المتجددة، وعلى الاحتياطيات الهامشية وواردات الوقود من الدول غير المستقرة سياسياً. أضف إلى ذلك، إن القلق بشأن تبدل المناخ الذي قد يسببه حرق الوقود الأحفوري يحظى ببعض التأثير على سياسات الطاقة ويستدعي استخدام أكبر للطاقة النووية. ومع ذلك، فإن أي تجدد ملموس في الاهتمام بالطاقة النووية سيتطلب استمرار الصناعة في تفادي الحوادث الخطيرة (كما حصل منذ عام 1986) بغية زيادة ثقة الجمهور وتقليل تكاليف الكهرباء النووية.

تطور الأدوار الرئيسية للوكالة

في البداية حُرِّض مخططو الوكالة الجديدة، أي واضعو مسودة النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على دمج وظيفتين من وظائفها الرئيسة – وعلى الأخص تلك المتعلقة بضمان عدم استخدام العتاديات hardware النووية الملتزمة بضمانات الوكالة الدولية لأية أغراض عسكرية والأخرى المتعلقة بضمان الاستخدام الآمن وصيانة تلك العتاديات. وبدا من المنطقي استخدام الطاقم ذاته من المفتشين للتحقق من إنجاز كلا الغرضين. وهذه المقاربة تنعكس في بعض المبادئ التوجيهية التي أقرّها مجلس الوكالة في الأيام الأولى. ومع ذلك، تفيد الضمانات غرضاً سياسياً والدول اختارت ضمانات الوكالة لتحقيق ذلك الغرض. ومن الناحية الأخرى، تعتبر سلامة البرامج النووية الوطنية مسألة فنية ويجب أن تكون بالنهاية مسؤولية الحكومة المعنية وليست مسؤولية أمانة سر دولية لا يحتمل أن تمتلك الموارد أو السلطة اللازمتين لهذه المهمة.

سرعان ما أصبح واضحاً أن دمج السلامة والضمانات لن يفيد. ولكن، أحسن وضع أمانة سر دولية فعّالة للتحقق والتصديق على أن سلطة السلامة الوطنية تنفذ مهمتها بشكل فاعل وتستطيع لفت الانتباه إلى العيوب التي قد تظهر في تشغيل البرنامج الوطني للسلامة النووية.

وبمرور الزمن، أصبح هذا التمايز في الدورين أقل وضوحاً، فحادث ثري مايل آيلاند أضعف (قوّض) الثقة الشعبية بسلطات السلامة الوطنية وقاد إلى مطالبات بإشراف دولي وقائي أشد وأكثر. وفي غضون ذلك، شجّع إخفاق الوكالة الدولية في السبعينيات والثمانينيات في اكتشاف برنامج الأسلحة النووية العراقي الضخم بعض الحكومات على اتخاذ إجراء مباشر لإزالة أي برنامج كهذا. وفي الوقت ذاته، وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، استوفيت الأنظمة الدولية المنطبقة على كل جانب تقريباً من جوانب السلامة النووية والسلامة الإشعاعية بعدة طرق، بحيث أصبحت المعايير والتوصيات والمبادىء التوجيهية المنقّحة والتي أعيدت دراستها بانتظام وتمت الموافقة عليها دولياً، تغطي الآن عملياً كل أنماط التشغيل النووي بدءاً من التعدين وتحضير الوقود النووي وانتهاءً بطرح النفايات النووية. ومع الزمن، يتم إغناء العناصر الأساسية للسلامة في اتفاقيات أو معاهدات ملزمة ومصادق عليها دولياً وتوضع تحت تصرف المجتمع الدولي. ويبقى، مع ذلك، الكثير الذي ينبغي فعله لتعزيز ممارسات سلامة موحّدة على شكل خدمات سلامة نووية، وتنقيحات للتصميم والسلامة، وتمحيص للتصاميم الدولية ومهمات للمتابعة.

ونذكر من التغيرات الأكثر لفتاً للنظر على مدى العقود الخمسة الماضية التغير في موقف الدول الأعضاء في الوكالة نحو أنشطتها المتعلقة بالسلامة. فحتى الثمانينيات من القرن الماضي كانت الدول النووية الرئيسة تميل لتكوين صورة مبهرجة (مزوّقة) إلى حد ما عن عمل الوكالة في هذا المجال. ولاقى هذا العمل الدعم طالما كان يشجّع الدول المتنامية على الانتباه إلى السلامة النووية ويساعد على ضمان تشغيل المحطة النووية والمواد المستوردة من الدول الصناعية وصيانتها بشكل آمن. لكن من وجهة نظرها، كانت الدول المتقدمة ذاتها قادرة تماماً على تلبية مواردها الخاصة بدون الحاجة إلى خدمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد أثبت حادثا ثري مايل آيلاند وتشرنوبل أن السلامة النووية هي كلٌ لايتجزأ. واليوم، يمثل العمل على ضمان مثل هذه السلامة جهداً تعاونياً دولياً كبيراً. فهو يعتمد بشدة على دعم هيئات مثل الاتحاد العالمي للمشغلين النوويين (WANO) ، ووكالة الطاقة النووية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومنظمة الصحة العالمية WHO ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوربي.

مراقبة الذرّة العسكرية

في استحقاقات الكلام عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كانت الضمانات تعني مبدئياً تعزيز السلامة النووية وتحريم أي استخدام عسكري. ولكن سرعان ما نُظر إلى هذا الأخير على أنه وظيفة منفصلة. وقد أدخلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)،

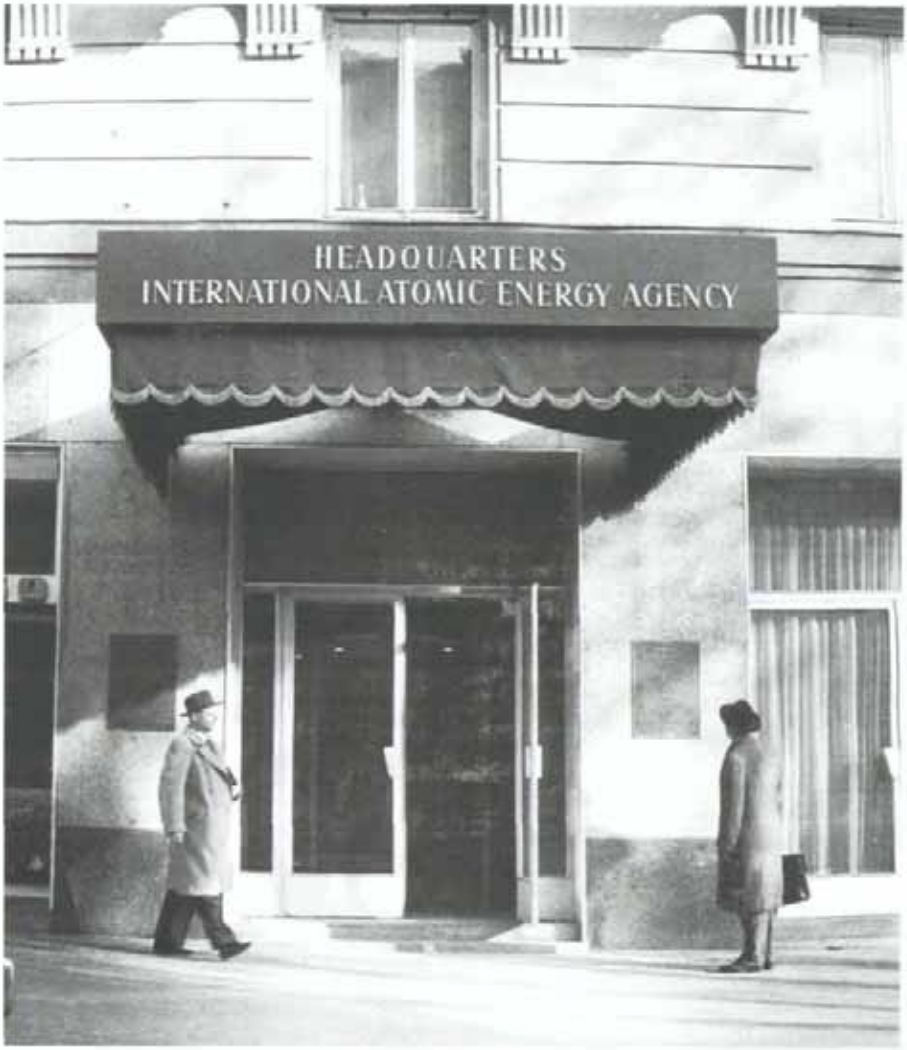

فندق غراند في Ringstrasse فيينا الذي استخدم كمقر مؤقت للوكالة الدولية للطاقة الذرية من عام 1957 وحتى عام 1979.

التي وضعت في حيّز التطبيق في عام 1970، تحسيناً إضافياً – وهو أن ضمانات المعاهدة قد لا تستبعد أي استخدام عسكري باستثناء تطوير المتفجرات النووية فقط. وستكون الدولة التي لا تمتلك أسلحة نووية والمنضمة إلى معاهدة NPT، من حيث المبدأ، حرة في تنفيذ أي استخدام لا تفجيري للتقانة النووية. فعلى سبيل المثال، ستكون حرة في امتلاك الغواصات النووية على الرغم من أنه لم تقم أي دولة حتى الآن بذلك.

لقد خضع هدف الضمانات لتغير أكثر تطرفاً منذ عام 1940. ففي السنوات التي تلت الحرب مباشرة، قدّم أمريكيان بارزان خطة مفصّلة لإزالة الأسلحة النووية كلياً. وهما مساعد وزير الخارجية الأمريكي، دين أشيسون Dean Acheson، ومؤسس مشروع Tennessee Valley Authority، دافيد ليلينثال David Lilienthal. وقد عرضت الخطة على الأمم المتحدة – وعدّلها بشكل حاسم السياسي المتمرّس، برنارد باروخ Bernhard Baruch.

ولسوء الحظ، أدخل باروخ شرطاً إلى تقرير أشيسون/ليلينثال كان من المؤكد أن سيجعل الخطة المعدّلة غير مقبولة بالنسبة للاتحاد السوفييتي – وحسب باروخ لم تكن الإجراءات المتخذة لتنفيذ الخطة لتخضع إلى استخدام حق النقض من قبل الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. فبالنسبة لستالين وزملائه كان حق النقض يمثل وقاية ضرورية ضد أغلبية الغرب المتكتلة في جميع مجالس الأمم المتحدة. وفي كل الأحوال، إن ما كان يريده ستالين هو القنبلة وليس خطة مرافعة على الورق. لذلك كان يجب على الغرب أن يُقنع الاتحاد السوفييتي أن من صميم مصلحته الذاتية إشراك المواد النووية في اهتمامات المنظمة الجديدة، أي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA.

كانت مقترحات أيزنهاور مجرد محاولة للالتفاف على مشكلات صميمية في تقرير أشيسون/ليلينثال وفي خطة باروخ. إذ اقترح أيزنهاور أنه بدلاً من سلطة مستأثرة تتحكم بكل جانب من جوانب الطاقة النووية، تخفّض الدول الثلاث المالكة للأسلحة النووية في ذلك الحين – وهي الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة وبريطانية – مخزوناتها من المواد المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية إلى سوية أدنى من السوية التي تستطيع عندها أي من الدول الثلاث تسديد ضربة قاتلة إلى القاعدة الصناعية للدول الأخرى. وستُنقل المواد المُخرّجة (المسحوبة) إلى الوكالة الدولية التي ستوزعها للمساعدة في تلبية حاجات الجنس البشري للطاقة والبحث النووي. وطالما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستتصرف بمخزونات متزايدة من المواد النووية، فإنه سيكون من الضروري اتخاذ اشتراطات تتعلق بخزنها، وتوزيعها، وبيعها، وشرائها. وتعكس بضعة اشتراطات في النظام الأساسي للوكالة الدولية هذه التوقّعات، وعلى الأخص البنود 9، 10، 11، 13، 14. وقد بقيت معظم هذه البنود نصوصاً ميتة لم تدب فيها حرارة الحياة على الإطلاق أو أنه جرى طرقها على الاستحياء فقط.

وبالنظر إلى الوظائف الحساسة للوكالة والتوقع بأنها ستصبح مخزناً رئيساً ونقطة عبور للمواد النووية، فقد بدا من المرغوب به أن تستقرّ في عاصمة حيادية. وذُكرت جنيف، وكوبنهاغن وريو لهذه الغاية، ولكن بعون من حكومة نمساوية نشطة وبمساندة من واشنطن وموسكو أحرزت فيينا الغنيمة.

الضمانات الدولية: بداية بطيئة

بالرغم من الأهمية السياسية الكامنة لضمانات الوكالة والدعم المستمر والسخي من الولايات المتحدة لها، فقد لاقت معارضة قوية وبدأت بداية بطيئة جداً. ولا يمكن إنكار أن الاقتراح بوجوب أن يكون في مقدور فنيين أجانب الوصول إلى أكثر فروع الصناعة الوطنية تقدماً من الناحية التقنية وحساسية من الناحية الكمونية (الأمر الذي تمثل في عدد العمليات النووية التي لوحظت في العقود الأخيرة من

القرن العشرين) كان لابد أن يثير الشك والمعارضة.

وفي حالة الدول غير المالكة للأسلحة النووية – سواء أكانت صناعية أم متنامية – فإن الشعور بالتمييز ضاعفته حقيقة أن الدول ذات الأسلحة النووية سوف تُستثنى من التفتيش. وكان هذا في أول الأمر بسبب عدم حاجة تلك الدول للمساعدة النووية التي أطلقت التفتيش وفيما بعد بسبب الإعفاء الذي أعطته لها معاهدة عدم الانتشار. ووفقا لطرح هومي بهابها، فإن الطاقة النووية ستكون مفتاح مستقبلنا ولسنا مستعدين لرؤية ذلك المفتاح في أيدي 23 سيدا (هم أعضاء مجلس المحافظين في الوكالة، الذي بلغ اليوم 35 ويضم سيدات متلما يضم سادة) يتمركزون في فيينا. لقد وجد الوضع الهندي دعما واسعا من بين البلدان المتنامية الرائدة، حتى أن اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، الذي انهمك بشدة في الحرب الباردة مع الغرب ولم يسرّه ازدياد التقارب الغربي مع ألمانيا الغربية المستعيدة لقوتها الصناعية، مال على مدى عدة سنوات إلى محاكاة الوضع الهندي. أما الأوربيون الغربيون، الذين يناضلون لتقوية الروابط المصمّمة لتوحيدهم، أقاموا سلطة ضمانات وسلطة نووية خاصتين بهم من خلال معاهدة يوراتوم EURATOM (روما). واعتبر اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية المفتشين الغربيين جواسيس غربيين يتخفّون وراء هيبة موظفين في الأمم المتحدة. وبعيدا عن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، اللتين قدمتا محطتين نوويتين لتدريب المفتشين، فإن الأقطار الوحيدة التي يمكن أن تَصلح فيها ضمانات الوكالة كانت اليابان وعددا صغيرا من البلدان المتنامية المهتمة بالحصول على معدات نووية تشكّل ضمانات الوكالة شرطا لتقديمها.

في أوائل الستينيات من القرن الماضي، بدأ الوضع يتغير. وبناء على اقتراح اليابان بدأت مناقشات حول إحلال ضمانات الوكالة محل ضمانات الولايات المتحدة وكندا فيما يتعلق بالمحطات النووية التي كان هذان البلدان يزوّدان اليابان بها والتي تشكّل معظم المجمّع النووي الياباني. ولم تغط الضمانات الحالية للوكالة الدولية إلا المفاعلات الصغيرة فقط. ولما كانت بعض المحطات المقدّمة هي مفاعلات قدرة كبيرة فمن الواضح وجوب مراجعة الضمانات. نشير إلى أن الولايات المتحدة قد قدّمت بعض محطاتها الخاصة كمنشآت للتدريب.

شملت مراجعة الضمانات جميع حجوم المحطات النووية وكل أنواعها تقريبا. مما يعكس تغيرا ملحوظا في موقف الاتحاد السوفييتي وتليينا في نهج الهند، وتمت الموافقة بالإجماع على الوثائق المنقّحة. ونشير إلى أن الوكالة الدولية كانت تقترب من الانعقاد حينما قبلت مسؤولية تطبيق الضمانات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار. في عام 1970 دخلت معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ.

وفي عام 1971 صادقت الوكالة الدولية على اتفاقية معيارية من أجل تطبيق الضمانات على كامل دورة الوقود لدى أي دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار ولاتمتلك أسلحة نووية. وبعد مفاوضات مطوّلة تم قبول الاتفاقية المعيارية في عام 1975 مع بعض التعديلات التي وضعتها دول السوق المشتركة غير المالكة للأسلحة النووية واليابان في عام 1976. وكان من المقرر في عام 1995 أن تُحسم الفترة الطويلة الأمد لمعاهدة عدم الانتشار في مؤتمر يضم الأطراف. وبحلول ذلك التاريخ وبعد الكثير من التغيرات طبعا، انضم معظم باقي الدول غير المالكة للأسلحة النووية إلى معاهدة عدم الانتشار أو إلى معاهدات إقليمية مماثلة. وهكذا تخلت كل أمريكا اللاتينية واستراليا وأفريقية أو كانت في طريقها للتخلي عن الأسلحة النووية. أما الاستثناءات فقد تمثلت في الدول "الرسمية" الخمس المالكة للأسلحة النووية (الصين وفرنسة وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)[3] وثلاث دول غير مالكة رسميا للأسلحة النووية في الشرق الأوسط وجنوب آسية هي: اسرائيل والهند وباكستان. وجميعها تقع في مناطق توتر سياسي كبير. وكان يُشتَبه بقيام قلة من الدول كانت قد تخلت عن الأسلحة النووية عن طريق الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، بالعمل سرا لصنع رؤوس نووية. من بينها يأتي العراق في المرتبة الأولى. وتشك الولايات المتحدة واسرائيل بإيران أيضا.

إن مراجعة معاهدة عدم الانتشار لعام 1995 والمؤتمر الموسّع قررا مدّ المعاهدة بلا حدود، مما أدى غرضا إلى مد غير محدود لأمد اتفاقيات الضمانات المنتهية بموجب هذه المعاهدة. وكذلك أعاد المؤتمر تأكيد التزام الأطراف بإزالة جميع الأسلحة النووية. لكن يجب القول أننا لانبدو اليوم أقرب شوطا من تحقيق ذلك الالتزام مما كنا في المناسبات العديدة السابقة التي كان يتم فيها التأكيد أو يعاد التأكيد عليه.

شكوك القرن الحادي والعشرين

وفيما نحن نسير قُدُماً في القرن الحادي والعشرين، بدأ شك آخر يواجه نظام عدم الانتشار. ففي أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي

الجلسة الأولى للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عُقدت في عام 1957 في Konzerthaus ، إحدى قاعات الحفلات الموسيقية المعروفة في فيينا.

وقعت مسؤولية تفادي الانتشار الإضافي للأسلحة النووية بكاملها تقريبا على كاهل عدد قليل من الدول التي سبق وامتلكت مثل هذه الأسلحة أو ستكون قادرة قريبا على امتلاكها. ولا يمكن القول بأن هذه

الدول نجحت جداً في إنجاز هذه المسؤولية – بفرض أنها رغبت فعلياً في الحدّ من الانتشار الأمر الذي لم يكن دائما هو الواقع.④

وبحلول عام 1970 كانت سبع دول (بما فيها اسرائيل وجنوب أفريقية) تمتلك رؤوساً نووية أو كانت في طريقها للحصول عليها. وقد بلغت ترسانات الدول الخمس المالكة للأسلحة النووية الرسمية – وعلى الأخص الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة – أرقاماً مذهلة تصل إلى عشرات الآلاف من الرؤوس والصواريخ النووية.

ومع دخول معاهدة عدم الانتشار حيّز النفاذ، في عام 1970، بدأت الدبلوماسية المتعددة الأطراف تلعب دوراً مركزياً. ومع نهاية الحرب الباردة، غدت المفاوضات والتحقق أقل رسمية وأقل عَنَتاً إلى حد كبير. وتقلصت الترسانات النووية للدول الخمس بشكل مذهل.

وكما ذُكر مسبقاً، حينما بدأت التجارة النووية كانت تتم مفاوضات الضمانات بشكل ثنائي بين الدول المصدّرة والمستوردة بدلاً من كونها حصيلة قبول مجموعة محددة التوصيف دولياً. وفي الواقع، كان التحقق من المعاهدات حتى القرن العشرين مسألة ثنائية بين الدول المهزومة والمنتصرة. وفي ختام عدة معاهدات تتعلق بالتحقّق، وبصورة رئيسة منذ عام 1945، أصبحت مسؤولية التحقق متعددة الأطراف بشكل مطّرد تتعهّدها هيئة شكّلتها مجموعة من الدول خصيصاً من أجل التحقق من الإذعان للمعاهدة الأم. لكن توضّح الضعف الكامن في عمليات التحقق المتعدد الأطراف في سياق الصراعات الحديثة، كما هو الحال على سبيل المثال في مقدرة العراق طيلة عدة سنوات على مواصلة برنامج كبير جداً غير مكتشف لتصنيع رؤوس نووية وكذلك مقدرة كوريا الشمالية على تحدي منظمات التحقق والإلزام الممثلة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن.

في قضية العراق، يتم تفقّد الإذعان لمتطلبات عدم الانتشار والتحقق بواسطة القوة العسكرية، ولكن يبقى قيد النظر ما إذا كان هذا الإذعان مستديماً. كذلك من الممكن أن يتم تحقيق النتائج المتوخّاة في قضية العراق – من تحديد لمواقع أية أسلحة دمار شامل قد تكون لا تزال في حوزة العراق وإزالتها – بدون اللجوء إلى الحرب.

وفي أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من أيلول، مورس ضغطٌ قوي على الحكومات لاتخاذ إجراء واضح وحاسم ضد الحكومات والمنظمات الموصوفة على نحو غير دقيق بأنها إرهابية، وفي الواقع لم يكن الجو مواتياً لقيام ردود الفعل الحكيمة والدقيقة، لاسيما في التعامل مع الأزمات المزمنة في الشرق الأوسط. ولكن حتى الآن على الأقل لم يثبت استخدام القوة نجاعته أكثر من الدبلوماسية المتعددة الأطراف في إيجاد الحلول أو في استعادة النظام المفقود.

وبالخلاصة، فإن واجب المجتمع الدولي في هذا القرن، ولاسيما الأعضاء الرئيسة فيه، ربما يتضمن القليل من تحسين فاعلية وتقانة ومنهجية التحقّق مقابل قدر أكبر من توجيه الموارد – بما فيها القوة – ضد أولئك الذين يُشتُبَه بتخطيطهم لاستخدام القوة. لكن كيف ستتفاعل أغلبية الأمم مع هذا؟ هل سترثي لدبلوماسية المدافع ولاسيما إذا كانت هي نفسها أهدافاً للمدفعية.

إن الجواب على السؤال عن مدى تحقيق الوكالة الدولية للرؤى المبكرة هو بلا شك، مشوش للذهن. فالاستخدامات السلمية للطاقة النووية لم تحقق وعدها المبكّر فيما عدا مايتعلق بتطبيقاتها الثانوية كقفاءات tracers ومصادر للإشعاع المفيد. وستعمل الوكالة، بالقدر الذي تسمح به مواردها، على تحقيق وعدها بالاستفادة من الطاقة النووية بشكل آمن قدر المستطاع. لكن لايزال هنالك الكثير مما يجب فعله في ترجمة مبادئ السلامة وقواعدها إلى تطبيقات عملية وموحّدة. أما بالنسبة لضمان الاستخدامات السلمية البحتة للطاقة النووية، طالما بقيت الأسلحة النووية موجودة ومجنّدة للاستخدامات العدائية، فإن تهديد سوء الاستخدام المدمِّر سيبقى ماثلاً بيننا. ولكن هذا التهديد هو أقل بكثير مما كان عليه خلال سنوات الحرب الباردة أو في الستينيات من القرن الماضي عندما كان الانتشار النووي الانفلاتي يبدو محتوماً.

قيل عن الكاتب الإنكليزي H. G. Wells، بعد أن سمع عن هيروشيما، أنه علق قائلاً: ".. وأخيراً أمسك الطفل الأبله بعلبة الكبريت". لقد أبقينا غطاء العلبة منسدلاً حتى الآن وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية هي إحدى الوسائل الرئيسة في فعل ذلك.

دافيد فيشر David Fischer ساهم في المفاوضات حول النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرّية في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي وعمل في اللجنة التحضيرية للوكالة. ومن عام 1957 وحتى عام 1980 شغل منصب مدير IAEA وفيما بعد مساعد المدير العام للشؤون الخارجية. وهو مؤلف العديد من الكتب حول الضمانات النووية وقضايا عدم الانتشار، بما فيه التاريخ الرسمي للأربعين سنة الأولى للوكالة الدولية للطاقة الذرية. والكتاب متوفر على موقع الوكالة: www.iaea.org

تذييلات

① قامت كل من ألمانيا والولايات المتحدة واليابان ببناء باخرة نووية تجارية وفيما بعد أقلعت عن ذلك، وبنت روسيا عدداً من كسارات الجليد النووية وتعتبر اليوم البلد الوحيد الذي ما زال يشغّل سفناً نووية غير عسكرية.

② في فيينا، مضيفة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قررت مذكرة استعلامية بأغلبية مطلقة عدم وضع محطة طاقة نووية قيد التشغيل كانت قد أنجزت تماماً وجعل إنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة النووية غير مشروع.

③ الدول التي تقرّر، بموجب معاهدة عدم الانتشار، أن تكون دولاً مالكة للأسلحة النووية هي تلك الدول التي جربت التفجيرات النووية قبل الأول من كانون الثاني 1967. فصادف أن تكون الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.

④ يبدو أن فرنسا لعبت دوراً حاسماً في تسليح اسرائيل النووي، وكندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة في تسليح الهند النووي، وألمانيا في تسليح جنوب أفريقية، والاتحاد السوفييتي في تسليح الصين وربما الصين في تسليح باكستان.